بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الاردنية

د.سعيد مخلد أحمد النعيمات

أستاذ مساعد – قسم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية

كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية

جامعة البلقاء التطبيقية – عمان–الأردن

المقدمة:

مما لا شك فيه أن مهنة التدقيق من المهن التي تلعب دوراً متميزاً وهادفاً في خدمة المؤسسات والشركات والبنوك، وتزداد أهمية هذا الدور في ظل اقتصاد السوق وان المتابع لتاريخ تطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من الدول يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، ذلك لحاجة المنشأة إلى رأي مهنة محايد ومنتقل على مدى كفاية إدارة مهنة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية للمنشأة فأن هدف التدقيق أصبح أهم وأوسع استدعى معه التطوير في إجراءاتها ووسائل إيصال نتائجها إلى المستفيدين.

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر- إلى زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها وفضلاً عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطاتها وزيادة حجم أعمالها.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المنشآت في الدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي ولقد تمثل هذا الاهتمام بعدة أمور يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام المنشآت بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي ودعمها الإدارات بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق أهدافها بالصورة المطلوبة ونظراً لما يتمتع به التدقيق الداخلي من أهمية بالنسبة للشركات بشكل عام فأن له أهميته الخاصة فيما يتعلق بالبنوك التجارية كون مستوى المركز المالي للبنك التجاري يمس سلباً أو إيجاباً شريحة واسعة من فئات المجتمع من مستثمرين ودائنين ومودعين وعملاء كما يؤثر على مالية الدولة بشكل عام باعتبار البنك يمثل رافداً من روافد الدخل العام بما يقدمه من ضرائب دورية تغذي الخزينة العامة للدولة ومن هنا جاءت أهمية التدقيق الداخلي بما يضيفه من الثقة على نتائج أعمال البنوك مما يمكن هذه الفئات من الاعتماد على هذه النتائج.

ولقد أصبح التدقيق الداخلي في هذه الأيام أداة محاسبية وإدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر والمساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية بشكل سليم.

و نكاد نجد أي تنظيم أو منشأة ولاسيما الكبيرة منها تخلو من وحدة تختص بالمراجعة والفحص الداخلي لعملياتها، ولكي تقوم المصارف بوظائفها على أكمل وجه، فأن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على تنظيمها الداخلي بصفة عامة وعلى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية فيها بشكل يضمن أن أعمال المصرف تتم بشكل منتظم وان المعلومات والبيانات المالية دقيقة وصحيحة .ولقد ابتدأ التدقيق فيما سبق بصورة ضيقة حيث انه كان يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المحاسبية لاكتشاف ما فيها من الأخطاء والغش والعمل على منع حدوثها حيث استخدم كإجراء لعمل مراجعة كاملة ومستمرة للعمليات المحاسبية نظراً لصعوبة عمل هذه الإجراءات من قبل مدقق الحسابات الخارجي.ثم تطور التدقيق الداخلي فيما بعد نتيجة التطور الذي حصل في المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة لتطور الظروف الاقتصادية وحسب طبيعة النشاط في منظمات الأعمال المختلفة ولاسيما في البنوك التجارية أيضاً، ونتيجة لهذا فقد هدفت الدراسة الى دراسة أهمية القيام بعملية التدقيق الداخلي.

أهمية الدراسة:-

نتيجة للدور المتميز التي تلعبه البنوك التجارية في دعم الاقتصاد الوطني فإن وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية لها أهميتها الخاصة حيث تقوم بحماية العمليات المصرفية في البنوك التجارية الأردنية وتوفر الثقة في البنك وإدارته للأطراف المهتمة، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية ممثلة بالقوائم المالية والتقارير المحاسبية وأهمية القيام بإجراءات التدقيق والمراجعة في البنوك التجارية الأردنية، واثر هذا على صحة وسلامة هذه المخرجات المتمثلة بالتقارير المحاسبية والقوائم المالية ومدى أهمية ذلك في مساعدة مدقق الحسابات الخارجية على القيام بعمله بسهولة وعلى أكمل وجه.

مشكلة الدراسة:-

على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية إلا أن القوانين والأنظمة الأردنية ممثلة بقانون البنوك الأردنية ومذكرات البنك المركزي لم تتطرق إلى موضوع التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ومن هنا فأنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:-

1. ما هو أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية؟
2. ما هي العلاقة بين استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وبين تسهيل مهمة المدقق الخارجي؟
3. ما أثر الصعوبات التي يواجهها مدقق الحسابات الداخلي على صحة مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية؟
4. هل أن التدقيق الداخلي يساعد الأطراف المهتمة ويمكنها من الاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرارات؟

أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1. التعرف على أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.
2. بيان مدي كفاية وحدة التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.
3. بيان أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق صحة التقارير والبيانات المحاسبية ومدى مطابقتها للسياسات والنظم الموضوعة في البنوك التجارية الأردنية.
4. التعرف على المعوقات التي تواجه عملية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.
5. بيان أثر استقلالية مدقق الحسابات الداخلي وصحة عمله على تسهيل مهمة المدقق الخارجي.

الفرضيات :-

لقد تم صياغة فرضيات الدراسة للإجابة عن مشكلة الدراسة.

* الفرضية الأولى:-

لا توجد علاقة بين التدقيق الداخلي وبين مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وبين مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

* الفرضية الثانية:-

لا توجد علاقة بين التدقيق الداخلي وبين صحة وسلامة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وبين صحة وسلامة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

* الفرضية الثالثة:-

لا يوجد تأثير لاستقلالية وصحة عمل مدقق الحسابات الداخلي على تسهيل مهمة وعمل مدقق الحسابات الخارجي.

هناك تأثير لاستقلالية وصحة عمل مدقق الحسابات الداخلي على تسهيل مهمة وعمل مدقق الحسابات الخارجي.

* الفرضية الرابعة:-

لا توجد علاقة بين المعوقات والصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الداخلي وبين سلامة مخرجات

النظام المحاسبي في هذه البنوك.

هناك علاقة بين المعوقات والصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين سلامة مخرجات النظام المحاسبي في هذه البنوك.

- **نموذج البحث:**

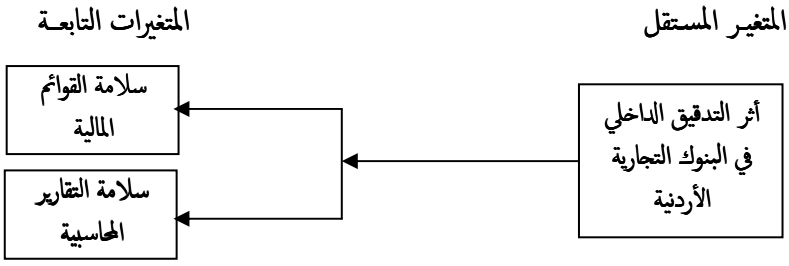

مجتمع وعينة الدارسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأردنية وفق تصنيف البنك المركزي لها ويشمل هذا التصنيف المصارف التالية:"[1]

1. البنك العربي.
2. البنك الأهلي الأردني.
3. بنك الأردن.
4. بنك القاهرة – عمان.
5. بنك الإسكان.
6. البنك الأردني الكويتي.
7. بنك الأردن والخليج.
8. بنك المؤسسات العربية المصرفية (الأردن)
9. بنك الصادرات والتمويل.

خصائص عينة البحث:

هذه العينة شاملة لجميع المصاريف التجارية الأردنية (التي تم ترخيصها بموجب القوانين الأردنية على أنها تحمل الجنسية الأردنية).

"[1] **البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع والأربعون، عمان الأردن، 2007.**

منهجية الدراسة:

- **أساليب جمع البيانات:**

اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية:

1. البيانات الأولية:

تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة عن طريق استبانه صممت لهذه الغاية تم توزيعها على مجتمع الدراسة والمكون من جميع البنوك التجارية الأردنية.

2. البيانات الثانوية:

3. قام الباحث بالاعتماد على البيانات الثانوية في تحديد الإطار النظري للدراسة، حيث تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة حول موضوع التدقيق الداخلي بشكل عام، ومن الكتب والمجلات الدوريات والمواقع الالكترونية.

1- تحليل البيانات:

لغرض استخلاص النتائج والمعلومات من البيانات التي تم جمعها، وفي سبيل اختبار الفرضيات، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تماشياً مع الأهداف المتوخاه منها.

2- خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول حيث يتحدث الفصل الأول عن التدقيق الداخلي، تعريفه وأنواعه وأهدافه...الخ ويتحدث الفصل الثاني عن البنوك التجارية تعريفها وظائفها وأهدافها والنظام المحاسبي فيها...الخ، أما الفصل الثالث"مجتمع الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات" فيشمل على منهجية البحث ومجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل بيانات الاستبانة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وسوف يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

تعريفات إجرائية:

في ما يلي توضيح لبعض المصطلحات التي سوف تستخدم في هذه الدراسة:

1- **البنوك التجارية الأردنية:** هي البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم

الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، وخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون"[2].

2- **المدقق الخارجي:** هو المدقق المرخص الذي يعين من قبل مجلس الإدارة لإبداء الرأي العام في القوائم المالية ومدى تطابقها مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، ووفق أدلة التدقيق الدولية، ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة ويستفيد من هذه التقارير أشخاص متعددون (المستثمر، الإدارة العليا، الجهات الحكومية وغيرهم)"[3].

3- **المدقق الداخلي:** هو موظف في المنشأة ينفي أوامر الإدارة ويقوم بفحص الإجراءات والعمليات المتبعة والحصول على الإثباتات اللازمة لإمكانية التقرير إلى حد تتفق هذه الإجراءات مع سياسات ومعايير الإدارة العليا ومن ثم نقل النتائج إلى الجهات المستفيدة من عملية التدقيق الداخلي"[4].

الدراسات السابقة:

1. **دراسة فضل علي عبدالفتاح عبد المغني** بعنوان " مدى تطبيق التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية "2003."[5] ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وقياس العلاقة بين ذلك المدى في التطبيق وكل من حجم البنك " ممثلا برأس ماله وعدد العاملين فيه" والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي وكذلك استكشاف المعلومات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية في سبيل وضع الحلول الكفيلة للتغلب عليها ومعالجتها.

   ولقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات والاقتراحات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ومن أهمها ضرورة قيام الإدارات العليا في تلك البنوك بدعم استقلالية دوائر التدقيق الداخلي وقيام الإدارة المختصة في وزارة التموين والتجارة بحث المدققين الخارجيين على رفع تقارير حول مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وان يحرص المدققون على تنمية مهاراتهم ومعارفهم المهنية بصورة مستمرة وإجراء عدد من الدراسات المكملة لهذه الدراسة.

2. **دراسة محمود عبدالرحيم محمود شحروري** بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف

"2" **خالد أمين عبدالله،العمليات المصرفية، دار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.**

"3" **خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في البنوك،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،1998.**

"4" **نفس المصدر.**

"5" **فضل علي عبدالفتاح عبدالمغني، "مدى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،اربد،2003.**

عليها في البنوك التجارية الأردنية".[6]

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق البنوك الجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها عن طريق مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، الصادرة من معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج وهي :

1- أن درجة تطبيق البنوك التجارية لمعايير الأداء المهني الداخلي المتعارف عليها بلغت 74.2% وهذا يدل على وجود ضعف في عملية التطبيق.
2- عدم وجود علاقة موجبة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثل برأس ماله وعدد العاملين فيه. أظهرت الدراسة أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين تقييم المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية لمدى ملائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

3. **دراسة عمر فريد مصطفى شقور** بعنوان " مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي"2000."[7] وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير التدقيق الداخلي وتوضيح أهميتها وأهدافها واختبار العلاقة بين التزام دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي، وحجم البنك، وفحص العلاقة بين مدى التزام دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي والمقارنة بين معايير التدقيق الداخلي والخارجي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أن متوسط التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي كانت 83% وهي جيده جداً.
2. أن متوسط التزام البنوك التجارية الأردنية بمعيار الاستقلالية كان 81% ودرجة الالتزام هذه جيده جداً.
3. أثبتت الدراسة أن متوسط درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمعيار الكفاءة المهنية كانت بنسبة 84% ودرجة الالتزام جيده جداً.

---

[6] **محمود عبدالرحيم محمود شحروري،" مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.**

[7] **عمر فريد مصطفى شقور،"مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، 2000.**

4. أن درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمعيار مجال العمل كانت بنسبة 85% محققة التزام جيد جداً.
5. أن التزام البنوك التجارية الأردنية بمعيار أداء العمل كان بنسبة 83% أي أن درجة الالتزام جيده جداً.

4. **دراسة عودة احمد سليمان بني أحمد** بعنوان "العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية 2000."[8]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في اختبار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية كما هدفت إلى تحديد أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً لاختيار عينات التدقيق من قبل مدقق الحسابات الأردنيين فيما يتعلق بالبنوك التجارية الأردنية ومدى اختلاف هذه الأساليب باختلاف عناصر القوائم المالية ومدى التوافق بين الأساليب المستخدمة فعلاً والأكثر ملائمة من وجهة نظر المدققين.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات وهي:

1- قيام جمعية مدققي الحسابات بالأدوار المنوط بها من خلال عقد الدورات التدريبية وفرض المزيد من الرقابة على عمل المدققين الخارجيين.
2- إعادة النظر بالتشريعات الحالية وبما يتناسب مع تطورات مهنة التدقيق إلى الصعيد العالمي.
3- قيام الجهات المنظمة لمهنة التدقيق وبالتعاون مع المشرع الأردني بالوقوف على مدى التزام الدائرة بالقوانين والأنظمة وتوفير الحماية اللازمة لمدقق الحسابات لرفع مستوى المصداقية بصحة رأيه من قبل مستخدمي القوائم المالية.

5. **دراسة داوود محمد داوود الادغم** بعنوان " تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية "1993."[9]

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية، حيث تعتبر التسهيلات من أهم وأخطر استخدامات الأموال في البنك إذ تعتمد عليها سلامة وصحة مركزه المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. البنوك التجارية الأردنية تشكو من ضعف متانة الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة.
2. تختلف البنوك التجارية الأردنية فيما بينها بدرجة متانة نظم الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة.

---

[8] **عوده احمد سليمان بني أحمد، العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق2000م.**

[9] **داوود محمد داوود الادغم، "تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1993.**

3. نتج عن الدراسة أن نظام الرقابة المحاسبية امتن وأقوى من نظام الرقابة الإدارية.
4. أظهرت الدراسة أن درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية تعتبر جيده ولقد بلغت نسبة الاستخدام (درجة الفعالية)86%.

نشأة وتطور التدقيق الداخلي:-

نشأ التدقيق الداخلي من اجل القيام بتلبية احتياجات المنشأة والبيئة المحيطة بها،فالإنسان ومنذ القدم قام بممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة و تجارة واستعان بكل السبل التي كان يرى أنها تعمل على إنجاح هذه الأعمال وذلك عن طريق قيام رب العمل بمراقبة حسن سير العمل ومراقبة الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه الأعمال كممارسة تطبيقية لمفهوم التدقيق لكن دون وجود أطار نظري يعمل على تنظيم هذه الممارسة.

وتدل الألواح الطينية التي عثر عليها في بلاد ما بين النهرين على وجود تشريعات كانت تنظم النشاط الاقتصادي، وتتوافق نصوص بعضها مع إجراءات التدقيق الداخلي بخصوص الحصول على مصادقات أرصدة المدينين و التحقق من أرصدة الدائنين، وكان المدققون الداخليون يقدمون تقاريرهم منذ أيام الإمبراطوريات الرومانية والمصرية القديمة، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات والتي كانت تقرأ بصوت مرتفع وفي جلسة استماع عامة. "1"

تعريف التدقيق الداخلي:

نظراً لان وظيفة التدقيق الداخلي مرت بعدة مراحل أدت إلى تطور طبيعتها وأهدافها فلقد واكب هذا التطور تطوراً آخر في مفهوم التدقيق الداخلي وبالتالي أخذ هذا المفهوم بالاتساع من فترة إلى فترة أخرى، ومن خلال التعاريف المختلفة للتدقيق الداخلي، يتضح أن من أهداف التدقيق الداخلي خدمة الإدارة ويؤكد على هذا المفهوم تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين لتدقيق الداخلي على انه:

"تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل الوحدة كخدمة لها، وتشمل وظائف التدقيق الداخلي على الفحص والتقييم والمراقبة لمدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية"."3"

وجاء في تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين أن التدقيق الداخلي هو"**مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفذ من قبل أشخاص يعينون أو يستخدمون وفق شروط خاصة**".

"1" عبدالرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر 1988.ص12,11.

"3" أحمد فهمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000،ص91-92.

"4" أحمد نوري اشرم،الرقابة الداخلية في سورية من الناحيتين العلمية والتطبيقية" رسالة ماجستير،جامعة حلب،1988.ر العربي، القاهرة،1986، ص139، ص140.

هنالك تعريفاً أكثر شمولية وتفصيل للتدقيق الداخلي وهو:"**مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تدقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطيات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتحقق من إتباع موظفي المشروع لسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والإجراءات والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى، واقتراح التحسينات التي يلزم إدخالها حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات المتاحة.**"[5]

ومن خلال هذا التعريف نجد أن هدف التدقيق الداخلي هو الوصول بالمنشأة إلى الطاقة الإنتاجية القصوى في ضوء الإمكانات المتاحة.

أهداف التدقيق الداخلي:

لقد أدى التوسع إلى حدث على حجم المنشآت الاقتصادية إلى تعدد وتنوع أهداف ونطاق التدقيق الداخلي كما أدى التعقيد والتنوع في منظمات الأعمال ونظم وأساليب الإدارة الحديثة، إلى زيادة الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة، فبعدها كان الاهتمام الرئيسي للتدقيق الداخلي ينصب على المراجعة المحاسبية والمالية لتشمل تقييم وتطوير الكفاءة التنظيمية والأنظمة الإدارية والمالية المختلفة.

ويمكن إيجاز أهداف التدقيق الداخلي كما يلي:"[7]

1. بيان مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.
2. التحقق من صحة التقارير والبيانات المحاسبية ومطابقتها للسياسات والنظم الموضوعة.
3. التعرف على مدى تقيد الموظفين بتطبيق التعليمات التي تصنعها الإدارة والتعرف على مدى كفاية الأداء في الأقسام والإدارات المختلفة بالمصرف.
4. رفع كفاءة أداء العاملين بالمنشأة عن طريق التدريب وذلك لان موظفي إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامهم بجميع أوجه نشاط المنشأة وعملياتها، يكونون أكثر قدرة من غيرهم من موظفي المنشأة على إعداد البرامج التدريبية من حيث اقتراح البرامج التدريبية الضرورية وإعدادها وصياغة المواد التدريبية."[8]
5. تحديد مدى التزام المشروع بالمتطلبات الحكومية والتعاون مع المدقق الخارجي وتقديم المساعدة له.

وهكذا يتضح أن أهداف التدقيق الداخلي تمثل غايات بعيدة. ويتطلب الوصول إليها إجراء العديد من الدراسات والتقويمات والتحليلات التي يقع عبئها على المدققين الداخليين، ويزداد هذا العبء ثقلا كلما

"5" **خالد امن عبدالله،التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1998،ص25.**

"7" **نفس المصدر ص61.**

"8" **خالد أمين عبدالله،التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998،ص130-131.**

كانت الإمكانات المتاحة لدائرة التدقيق الداخلي محدودة، مما قد يدفع مدير التدقيق الداخلي إلى وضع أهداف يمكن الوصول إليها بما هو متاح له من الإمكانات.

أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي مؤخرا بصورة ملحوظة وذلك لعدة أسباب أهمها زيادة حجم المشروعات والتعقيد في أنظمتها وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وانتشار فروع هذه الشركات في بلدان عديدة وما رافق هذا من تعقيدات طرأت على أنظمتها لمالية والمحاسبية.

هذا وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الدول النامية والمتقدمة بالتدقيق الداخلي وأصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه النشاطات ورفع كفاءتها الإنتاجية.

ولقد أدت العوامل السابقة الذكر إلى حدوث العديد من المشاكل التشغيلية مثل حاجة الإدارة إلى التأكد من موافقة الأداء التشغيلي للخطط الموضوعة من قبل الإدارة ومدى كيفية هذه الخطط في تحقيق أهداف المنشأة وهو الأمر الذي يتطلب التقييم المستمر والمساهمة المتواصلة في متابعة ومراجعة حسن سير العمل داخل المنشأة وهذا الأمر لا ينطبق سوى على المدققين الداخليين بحكم طبيعة العمل الذي يقومون به باستمرار داخل المنشأة، حيث أن المدقق الداخلي يكرس كل وقته وجهده لخدمة المنشأة التي يعمل لديها، فيصبح معرفته حول عملياتها ونظم رقابتها الداخلية اكبر بكثير من معرفة المدقق الخارجي وهذا يعطي مرونة للدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في خدمة أهداف الشركة."[10]

ويمكن أن تقدم دائرة التدقيق الداخلي للإدارة بالخدمات التالية:"[11]

1. خدمات وقائية : حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
2. خدمات تقييميه : حيث يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة.
3. حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي.
4. خدمات إنشائية : ويمكن تقديم مثل هذه الخدمات من خلال اقتراحات التحسينات اللازمة على نظام الرقابة الداخلية واقتراحات لتحسين الإجراءات والسياسات الإدارية.

"10" **أحمد صالح العمرات، المراجعة الداخلية:الاطار النظري والمحتوى السلوكي، الطبعة الأولى، دار البسير للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1990،ص43.**

"11" **عبدالفتاح الصحن ،اصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1989،ص27**

أنواع التدقيق الداخلي:

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسيين هما:"[13]"

1. الدقيق الداخلي المالي.
2. التدقيق الداخلي التشغيلي.

ويقصد بالتدقيق الداخلي المالي "الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقا".[14]"

ولكون تركيز التدقيق الداخلي المالي ينصب على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية من خلال المستندات والقوائم والسجلات المتعلقة بها فأحياناً ما يطلق عليه تدقيق العمليات ويقوم هذا النوع من التدقيق على التأكيد من سلامة إتمام العمليات المختلفة من الناحيتين المالية والمحاسبية عن طريق التحقق من التزام القائمين على تنفيذ العمليات بالسياسات التي تصنعها الإدارة العليا.

والتدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود للإحداث الاقتصادية التي تخص المنشأة والقيام بتدقيقها حساباً ومستندياً ومن ثم التحقق من سلامة تنفيذ هذه العمليات ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة التي تضعها الإدارة العليا والهدف من التدقيق وهو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، ويتضمن التدقيق المالي أيضاً على التحقق من وجود الأصول وسلامة هذه الأصول وحمايتها من الضياع أو سوء الاستخدام وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة ومن هنا يتبين لنا أن التدقيق المالي نفس التدقيق الخارجي ويقوم بنفس العمال لكن وجه الاختلاف هو إن الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق موظف من داخل المنشأة.

إما التدقيق التشغيلي فيعرف على انه " الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً لما كان مخططاً لها ووفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضاً تقييماً لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ويجب أن يتضمن هذا النوع من التدقيق على التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق والأساليب اللازمة لزيادة الكفاءة والربحية".[15]"

ويطلق على التدقيق التشغيلي مصطلحات مرادفة مثل التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء أو التدقيق

"[13]" خالد أمين عبدالله ،التدقيق والرقابة في البنوك،مرجع سابق، ص126.

"[14]"Donald Taylor: and g.w glezen, auditing Integrated concepts and procedures, john Wiley and sons, London, 1994,p33.

"[15]"J.wcook, and g.m.winkle, auditing, third editin, hougthon Miffin company, new York 1984.p383.

الوظيفي، وجميع هذه المصطلحات تهدف إلى وصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين."[16]

ومما سبق نلاحظ أن التدقيق الداخلي الحديث يوحد بين مفهوم التدقيق المالي ومفهوم التدقيق التشغيلي.

صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي:

حتى يتمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله على أكمل وجه، وحتى يستطيع أن يقوم بمسئولياتها بكفاءة وفاعلية، فمن الضروري أن يتاح له المجال والصلاحيات الكافية للقيام بدوره وواجبه، وان يمنح الحرية والاستقلالية الكافية التي تعينه على القيام بعمله بصورة سليمة، وينبغي أن يتم الاتفاق بين مدير التدقيق الداخلي والإدارة العليا على تحقيق هذه المتطلبات وغيرها من المتطلبات التي ينبغي توفرها ليتمكن المدقق الداخلي من القيام بمسؤولياته على أكمل وجه.

ومن المتطلبات اللازمة للمدقق الداخلي للقيام بمسؤولياته:

1. الاستقلالية التامة عن الوظائف التنفيذية، حيث أن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن باقي الوظائف التنفيذية وذلك لكي يستطيع من القيام بعمله دون وجود أي تحيز.
2. إعطاء المدقق الداخلي الصلاحية الكافية لتحديد مجال ونطاق عمله.
3. الحصول على أي معلومات يرى أنها ضرورية لإتمام عمله والحد من أي قيود أو محددات قد تؤثر عليها أثناء القيام بعمله."[17]
4. إن يحصل على الدعم الكافي من الإدارة العليا من أجل تسهيل تنفيذ المهمة المكلف بها.

وتتمثل مسؤوليات المدقق الداخلي فيما يلي:"[18]

1. يقع على عاتق المدقق الداخلي تقديم الخدمات التالية للمنشأة:

أ- الخدمات الوقائية : حيث يقدم التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول.

ب- الخدمات التقويمية : حيث يقوم بقياس وتقويم فاعلية الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة.

ج- الخدمات الإنشائية والتطويرية : وذلك من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على نظام الرقابة الداخلية وإجراءات وسياسات الإدارة، والعمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية بتكلفة

"16" **خالد أمين عبدالله،الرقابة والتدقيق في البنوك،مرجع سابق،ص126.**

"17" **نعيم دهمش" التدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإئتمانية في الدول النامية، مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 12 عدد 5،1985،ص215-216.**

"18" **عمر فريد شقور،" مدى التزام البنوك التجارية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن،2000م.**

مناسبة.

2. القيام بأعباء التدقيق الشامل لتلبيه حاجات الإدارة ويشمل تدقيق الالتزامات المالية والكفاءة والفاعلية في تنفيذ الأعمال."[20]
3. تنفيذ أعمال التدقيق بمستوى لائق من العناية المهنية عن طريق استخدام المهارة والحكم السليم، وتوخي الحذر تجاه الظروف أو الأنشطة الأكثر عرضة للمخالفات والأخطاء، والاهتمام بالتعليم المستمر لتطوير مهاراته ومعارفه المهنية، وتقييم معايير التشغيل الموضوعة وتحديد ما إذا كانت هذه المعايير أو القواعد مقبولة ويتم تحقيقها.
4. تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة."[21]
5. المساعدة في تصميم وتطوير وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المطلوبة منها.

العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي :

أن التدقيق الداخلي يستخدم كوسيلة رقابية داخلية تهدف إلى قياس مدى كفاءة وفاعلية أجهزة الرقابة الأخرى، وهذا الهدف يختلف عن أهداف عملية التدقيق الخارجي والتي تهدف إلى إظهار عدالة القوائم المالية والتحقق من مدى تمثيلها لنتائج الأعمال التي أنجزتها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة، وان التقارير المالية معدة على أساس ثابت.

ونظراً لاتساع حجم المشروعات فان المدقق الخارجي يلجأ عادة إلى أسلوب العينة الإحصائية لتحقيق هدف التدقيق الخارجي ويعتمد حجم العينة هنا على مدى قناعة المدقق بكفاءة وفاعلية ومتانة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة وتحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة التي سوف يقوم المدقق الخارجي بتنفيذها.

ومتى ما اقتنع المدقق الخارجي بكفاءة وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة فأنه يقوم بتخفيض حجم الفحص الشامل للعينات مما يؤدي إلى تقليل النفقات، كما إن بإمكان المدقق الخارجي متى ما اطمئن إلى كفاءة وفاعلية وظيفة التدقيق الداخلي أن يستفيد من خبرة المدقق الداخلي بالشركة وأنظمتها الداخلية المختلفة، ولكي يستطيع المدقق الخارجي استخدام نتائج أعمال المدقق الداخلي فأنه من الضروري أن يقيم هذه الأعمال على النحو التالي:"[22]

1- قياس درجة استقلالية المدقق الداخلي عن مسئولي الوظائف التي تم تدقيقها.
2- تحديد عدد الموظفين المؤهلين في دائرة التدقيق الداخلي لدى المنشأة التي يريد تدقيقها.

"[20] **رأفت علي رضوان،معايير الداء المهني للمراجعة الداخلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس العدد 1983،ص173-174.**
"[21] **نعيم دهمش"التدقيق وتقييم كفاءة الاداء وفعالية المشاريع الانمائية في الدول النامية"، مرجع سابق، ص203-204.**
"[22] **احمد صالح العمرات،المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، مرجع سابق،ص114.**

3- دراسة أدلة الإثبات المتاحة والتي توثق الأعمال التي أنجزتها دائرة التدقيق الداخلي.
4- مدى جدية الإجراءات التي تتخذها الإدارة العليا بناء على تقرير التدقيق الداخلي.

وعلى الرغم من أوجه التعاون المختلفة بين المدقق الداخلي والخارجي ومن أن كل منهما يهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة إلا أن هنالك عدد من أوجه الاختلاف فيما بينها تتمثل بالنقاط التالية:"[23]

1.درجة الاستقلالية:

حيث أن المدقق الداخلي هو احد الموظفين في المنشأة التي يعمل فيها وهو بالتالي خاضع لإدارتها، إما المدقق الخارجي فأنه يتمتع باستقلالية تامة ولا تربطه بالمنشأة أي علاقة ويقتصر دوره على عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي حول مدى دلالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للواقع، وتعتبر الاستقلالية من أهم الشروط الواجب توافرها في المدقق الخارجي ومن أهم الصفا المهنية والمعايير الهامة التي يجب توافرها لديه.

2.نطاق العمل:

يقوم المدقق الداخلي بتدقيق جميع أنشطة المنشأة بشكل مستمر وتفصيلي نظراً لأنه يعمل بشكل مستمر وطوال العام لدى هذه المنشأة، في حين أن المدقق الخارجي يقوم بعمله عن طريق العينات الإحصائية وذلك بعد تحديد درجة الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة، وذلك لاستحالة القدرة على تدقيق جميع الأنشطة في المشروع من قبل المدقق الداخلي نظراً لتضخم حجم المنشآت وحجم الأعمال لديها مما يجعل المدقق الخارجي يلجأ إلى أسلوب العينات.

3.الإطراف المستفيدة من عملية التدقيق:

نظراً لان المدقق الداخلي من أحد موظفي المنشأة فأنه يقوم بخدمة الإدارة في المنشأة وأهدافها في حين أن المستفيدون من عمل المدقق الخارجي هم أطراف متعددة من بينهم الإدارة العليا وجمهور المساهمين والأجهزة الحكومية المتخصصة.

4.طبيعة العمل:

نتيجة اختلاف الأطراف المستفيدة من عمل المدقق الداخلي والخارجي فإن طبيعة عمل كل منها تختلف عن الآخر، ففي حين يهدف المدقق الخارجي إلى الخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية ومدى تصويرها لنتائج أعمال المشروع بصورة سليمة، وبالمقابل فأن المدقق الداخلي لا يقتصر عمله على تدقيق الأعمال المحاسبية والمالية فقط بل يهتم بالسياسات والنظم والتعليمات المرسومة من قبل الإدارة العليا بهدف التأكيد من الالتزام بها.

"[23] **خالد أمين عبدالله وآخرون،تدقيق الحسابات من الناحية العلمية، الطبعة الأولى، البنك المركزي الأردني،عمان، المطبعة الوطنية،1988،ص144-145.**

5.النظرة إلى نظام الرقابة الداخلية:

يهدف المدقق الداخلي من وراء تقييم وتحليل نظام الرقابة الداخلية إلى إجراء التحسينات عليه وتطويره، في حين يهدف المدقق الخارجي من وراء قيامه بذلك إلى تحديد درجة الاعتماد عليه وتحديد درجة متانته وبالتالي تحديد حجم العينة الإحصائية التي سوف يقوم بتدقيقها وتحديد الاختبارات التي يجب إجرائها.

ومع كل ما سبق ذكره من الاختلاف، فإن مجال التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي واسع فليس هنالك شك في أن وجود نظام سليم لعملية التدقيق الداخلي يؤدي إلى استفادة المدقق الخارجي من إمكانية الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي، وهذا من شانه أن يساعد في تقليل حجم العينة التي يحددها المدقق الخارجي وبالتالي تقليل التكلفة والوقت على المدقق الخارجي ويأتي ذلك من خلال اعتماده على الكشوفات وأوراق العمل والتقارير التي يعدها المدقق الداخلي.

وعلى الرغم من وجود دائرة تدقيق داخلية تتمتع بالمتانة إلا أن ذلك لا يعني الاستغناء عن وجود مدقق حسابات خارجي لان طبيعة عمل كل منهما تختلف عن بعضها البعض.

الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي:

تمثل دائرة التدقيق الداخلي جزأ مكملا في الهيكل التنظيمي في المنشأة وتؤدي وظيفتها طبقاً لسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والإدارات العليا للمنشأة وهنالك العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد موقع دائرة التدقيق الداخلي على الهيكل التنظيمي للمنشأة وكذلك عند القيام بعملية التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي:

أولا : موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة.

إن موقع دائرة التدقيق الداخلي يختلف من منشأة إلى منشأة أخرى وذلك حسب حجم المنشأة وطبيعة النشاط فيها ووجهة نظر الإدارة حول أهمية التدقيق الداخلي في المنشأة وبطبيعة الدور الذي تؤديه هذه الدائرة فحينما كان دور التدقيق الداخلي يقتصر على التدقيق التقليدي المتعلق بالمجالات المالية والمحاسبية فقد كانت هذه العملية واقعة تحت سلطة نائب المدير المالي أو ضمن اختصاصات المراقب المالي للمنشأة، أما في ظل التدقيق الداخلي المعاصر الذي اتسع نطاقه ليشمل الجوانب التشغيلية والمالية والمحاسبية فقد تغير موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة لتصبح تابعة لمجلس الإدارة مما يساعد في تحقيق الرقابة المطلوبة."[24]

كما أن النظام الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي يجب أن يجعل أهداف دائرة التدقيق الداخلي واضحة،

"24" عبدالرزاق محمد عثمان،اصول التدقيق والرقابة الداخلية، مرجع سابق،ص109.

وان تكون دائرة التدقيق الداخلي مخولة بفحص كل العمليات التي نفذت وكل جانب من جوانب أنشطة المنشأة كما يجب أن يظهر استقلالية المدقق الداخلي وعدم ارتباطه بأية علاقة بالعمليات التي يقوم بمراجعتها.

كما أن تحديد الموقع التنظيمي المناسب لدائرة التدقيق الداخلي يعتمد على عاملين أساسيين هما

1. ضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
2. وجوب تحديد موقعها عند المستوى الذي يؤكد دعم الإدارة العليا لها.

لذلك يجب أن ترتبط دائرة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بمستويات إدارية معينة تكون هذه المستويات الإدارية ملائمة لعملية صنع القرارات ولها القدرة على حل المشاكل وتقديم الدعم الكافي للمدقق الداخلي وان يتم تحقيق استقلالية كاملة لدائرة التدقيق الداخلي يتم من خلال جعلها تابعة لأعلى مستويات الإدارة سواء كان ذلك من ناحية المهام أو التقارير التي يتم رفعها للإدارة أو من ناحية التعيين والترقيات والزيادات السنوية حتى يطمئن المدقق من أن أية ملاحظة حول العمل لن تنعكس سلباً عليه."[25]

ومن هنا فأن الارتباط المباشر لدائرة التدقيق الداخلي مع الإدارات العليا في المنشأة يؤدي إلى ضمان استقلالية وحصولها على الدعم الكافي من الإدارة العليا، كما أن ذلك سوف يسهل عملية الاتصال بين دائرة التدقيق الداخلي وبين المستويات الإدارية في المنشأة ويؤدي هذا إلى القيام بتقديم التقارير من دائرة التدقيق الداخلي إلى الإدارات العليا بالوقت المناسب وبصورة سليمة كونها ستصل مباشرة إلى أعلى مستوى إداري دون المرور بالإدارات الأخرى التي قد تدخل تعديلات على هذه التقارير، كما أن تبعية دائرة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى إداري وعدم تدخل أي إدارة تنفيذية أو مسئول تنفيذي في إدارة أو توجيه أعمال التدقيق الداخلي سوف يمكن المدققين الداخليين مكانه لائقة تجعل باقي أعضاء التنظيم الإداري أكثر استجابة للتعامل معهم وقبول أرائهم.

ثانياً : الهيكل التنظيمي الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي:

إن الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي يعتمد على عدة عوامل ومتغيرات من بينها عدد العاملين في دائرة التدقيق الداخلي ومؤهلاتهم وحجم الشركة وطبيعة النشاط فيها.

وعلى أية حال فأن وظيفة التدقيق الداخلي يجب أن تكون محصورة بيد جهاز واحد وان لا يتم تقسيم هذه الدائرة إلى وحدات مصغرة نظراً لان لتدقيق يتم عادة عن طريق مجموعات تؤدي كل مجموعة منها وظيفة معينة لذلك فلا داعي لان يتم تقسيم دائرة التدقيق الداخلي إلى مجموعات أو وحدات مصغرة على

"25" **علي حسين عليان ومحمد احمد العسعس، "؟أساسيات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"إدارة الشؤون الادارية البنك العربي،دورة تدريبية،شباط1996،ص22-23.**

الهيكل التنظيمي للمنشأة، بل أن تقسم دائرة التدقيق الداخلي تقسيماً نوعياً إلى قسم تدقيق مالي، وقسم تدقيق إداري، حيث إن الحاجة إلى التخصص قد تكون ملحة في بعض الأحيان.

وينبغي أن تكون دائرة التدقيق الداخلي منظمة ضمن جهاز واحد وتحت إدارة شخص واحد على درجة عالية من التأهيل المهني والفني كما يجب تجنب تقسيم جهاز دائرة التدقيق الداخلي إلى وحدات مصغرة حيث أن التدقيق يتم عادة بواسطة مجموعات تؤلف خصيصاً لكل مهمة وبالتالي تصبح عملية وجود مجموعات تدقيق دائمة أو وحدات تدقيق مصغرة غير ضروري ومن المستحسن تقسيم دائرة التدقيق الداخلي إلى تدقيق مالي وتدقيق إداري حيث تكون الحاجة إلى التخصص في بعض الأحيان أمراً ضرورياً".[26]

وفيما يلي وصفاً للمراكز الوظيفية في قطا البنوك:[27]

1- مدير التدقيق الداخلي:

يعطى مدير التدقيق الداخلي الصلاحية الكافية لإدارة برامج تدقيق داخلي شامل وواسع النطاق ويعطى الحرية الكاملة للاطلاع على جميع العمليات داخل المنشأة دون أي قيود أو محددات والاطلاع على السجلات والدفاتر والممتلكات بهدف القيام بتقديم التقارير إلى الإدارة والى لجنة التدقيق المستقلة، كما يقوم بتحديد الأهداف السنوية للدائرة، والمبنية على أساس أهداف التدقيق بناء على أهداف المنشأة.

2- رئيس التدقيق الداخلي:

تكون وظيفة رئيس التدقيق الداخلي القيام برفع تقاريره مباشرة إلى مدير التدقيق ويكون مسئولاً عن تنسيق الخطط والموافقة على أوراق العمل النهائية.

3- المدقق الرئيسي:

يعتبر المدقق الرئيسي مسئولاً عن عمليات التدقيق الجارية (التدقيق المالي، وتدقيق العمليات) وذلك تحت إشراف رئيس التدقيق وقد يكون مسئولاً عن الإشراف على المدققين المساعدين (المبتدئين) أثناء عملية التدقيق والتأكيد من حسن وسلامة تطبيق البرامج المعتمدة وإجراء أي تعديلات على برامج التدقيق عند بروز الحاجة لذلك.

4- المدقق المساعد:

يكلف المدققون المساعدون بالقيام بأعمال التدقيق التفصيلية تحت إشراف المدققين الرئيسيين وتوجيهاتهم بالنظر إلى أن الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف هم في معظمهم موظفون مبتدئون ويلزمهم

"26" نعيم دهمش"، التدقيق الداخلي مفهومه واهدافه ونطاقه"، ندوة التدقيق الداخلي الأولى،سلطة الكهرباء الاردنية، عمان،من (1986/4/2/1) ص12.

"27" محمد سمير الصبان وآخرون،الرقابة والمراجعة الداخلية، مدخل نظري تطبيقي ص119-121.

التدريب خصوصاً خلال الشهر الأولى من التحاقهم بالعمل.

البنوك التجارية :-

وظائف وأهداف البنوك التجارية:

تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم الربحية حالها حال باقي المنشآت وذلك بتعظيم ثروة الملاك من خلال زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك في السوق المالي ويعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعا البنك التجاري إلى تحقيقها فنجاح إدارة البنك أو فشلها تقاس عن طريق قدرة البنك على تحقيق الأرباح وتكمن أهمية الأرباح في كونها المصدر أساسي لنيل ثقة الجمهور بالبنك بالإضافة إلى أن زيادة الأرباح تمكن البنك من زيادة الاحتياطات الموجودة لدية مما يشكل القدرة لدى البنك في زيادة رأس المال مستقبلاً أو التعامل مع أية خسائر غير متوقعة إضافة إلى أنها تجعل البنك يتمتع بسمعة مميزة ويكسب ثقة العملاء ويشكل عامل جذب لهم مما يعمل على زيادة أرباح البنك بشكل اكبر عن طريق زيادات العمولات المصرفية للخدمات التي يقدمها البنك إضافة إلى عوائد الاستثمارات المالية والعوائد المتحققة من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك.

أما بالنسبة لوظائف البنوك التجارية فلقد أصبحت البنوك التجارية تلعب دورا حيويا في النشاط الاقتصادي ويتلخص نشاط أي بنك تجاري في جمع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة فرأس مال البنك يمثل نسبة بسيطة من موارد البنك كما أن البنك لا يستطيع استثمار أو تشغيل الأموال المودعة لدية بشكل كامل لان قسم من هذه الودائع قد يتم طلبة من قبل المودعين في أية لحظة وتقوم البنوك بعدة وظائف منها ما هو النقدية ومنها الغير نقدية ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة."[29]

أولاً: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أشكالها (تحت الطلب ولأجل وخاضعة لاشعار،وادخار)
2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات.
3- تقديم الخدمات المصرفية، ومنها سداد المدفوعات وتحصيل الكمبيالات وخصم الأوراق التجارية والتسليف بضمانها والتعامل بالأوراق التجارية من أسهم وسندات لحفظها أو لصالح عملائها وتمويل التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية والتعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء والشيكات السياحية وتحصيل الشيكات المحلية وتأجير الخزائن الآمنة.

"29" **خالد امين عبدالله،العمليات المصرفية، مرجع سابق،ص36.**

4-مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها.

ثانياً: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

1-إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
2-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية حيث يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض إلى آجال متوسطة وطويلة المدى.
3-ممارسة نشاط تأجير الأصول.
4-الاستثمار بالعملات الأجنبية.
5-إصدار الأوراق المالية.
6-إدارة استثمارات لحساب العملاء.

وسميت بالوظائف الحديثة بسبب السبق التاريخي لظهور هذه الوظائف وبسبب اختلاف هذه الوظائف وتغيرها مع التطورات الاقتصادية وباختلاف المجتمعات التي ظهرت بها وباختلاف البيئة التشريعية التي ساعدت على ظهورها أو إلغاءها.

نشأة الجهاز المصرفي في الأردن وتطوره:

عند تأسيس إمارة شرق الأردن لم يكن هنالك مؤسسات تتعاطى الأعمال المصرفية والمالية وكان افتتاح فرع للبنك العثماني عام 1925 بداية العمل المصرفي في الأردن ثم تلاه إنشاء فرع للبنك العربي عام 1934 في عمان وفرع في اربد عام 1943.

ثم افتتاح بنك الرافدين العراقي فرعاً له عام 1941 ثم تم تأسيس البنك العقاري العربي عام 1949. وتم تأسيس البنك المركزي الأردني عام 1964 باعتباره السلطة النقدية في البلاد ليتولى تنظيم ومراقبة وتحديد صلاحيات البنوك وإصدار العملة الوطنية والحفاظ على الاستقرار النقدي ومع تطور النشاط الاقتصادي في الأردن افتتح البنك المركزي فرعين له في مدينتي العقبة واربد خلال الأعوام 1974 م و1978 م على التوالي وتوالي بعد ذلك إنشاء البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة ومع نهاية العام 1999 وصل عدد البنوك المرخصة في الأردن إلى (21) بنك مرخص منها تسعة بنوك تجارية أردنية وخمسة فروع لبنوك أجنبية إضافة إلى خمسة بنوك استثمار وبنكين إسلاميين."[30]

ويتألف الجهاز المصرفي في الأردن من كل من المؤسسات التالية: "[31]

1- البنك المركزي الأردني.

"30" **خالد أمين عبدالله،العمليات المصرفية، مرجع سابق،ص25**

"31" **البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والتطوير،التقرير السنوي الرابع والاربعون،عمان،الاردن،2007م**

2- البنوك المرخصة وتضم:

أ- البنوك التجارية الأردنية: البنك العربي ،البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان ،بنك الاسكان ، البنك الأردني الكويتي، بنك الأردن والخليج ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك الصادرات والتمويل.

ب- البنوك الإسلامية : البنك الإسلامي الأردني ، البنك العربي الإسلامي الدولي .

ج- البنوك الاستثمارية : بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك الأردني للاستثمار والتمويل، بنك الاتحاد للاستثمار والادخار ، بنك فيلادلفيا للاستثمار، بنك الشرق الأوسط للاستثمار.

3- البنوك الأجنبية: البنك البريطاني للشرق الأوسط ، البنك العقاري العربي، مصرف الرافدين ، بنك آي . إن . زدكزندليز، سيتي بنك.

4- مؤسسات الإقراض المختلفة ومؤسسة الإقراض الزراعي ، المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري ،بنك تنمية المدن والقرى،بنك الإنماء.

حيث يتضح مدى انتشار الخدمات المصرفية في المملكة معبر عنه بإجمالي الجهاز المصرفي بحيث غطت مؤسسات الجهاز المصرفي جميع أنحاء المملكة وسيتم التركيز في هذا البحث على البنوك التجارية الأردنية، والتي ستمثل عينة الدراسة.

النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية:

تختلف النظم المحاسبية المطبقة من منشأة إلى منشأة أخرى وذلك لاختلاف طبيعة العمليات التي تقوم بها هذه المنشات والنظام المحاسبي عبارة عن مجموعة عناصر تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معين ويتكون من مدخلات ومعالجة ومخرجات وبيئة تغذية عكسية، وبهذا فان للبنوك التجارية نظاما محاسبيا يختلف بلا شك عن النظام المحاسبي في أية منشأة أخرى.

ويتأثر النظام المحاسبي في البنوك التجارية بالطبيعة المميزة للنشاط الذي تقوم به البنوك التجارية وبنوعية القوائم والتقارير التي يتعين على البنك إعدادها لمقابلة احتياجات الأطراف المهتمة بهذه القوائم والتقارير.

ومع تطور النشاط الاقتصادي نجد أن دور البنوك لم يعد يقتصر على المحافظة على أموال المودعين بل امتد ليشمل مجموعة أخرى من الوظائف الائتمانية مثل الإقراض بضمانات وخصم وتحصيل الأوراق التجارية وامتد نشاط البنوك التجارية من النشط المحلي إلى النشاط الدولي حيث أن البنوك التجارية أصبحت وسيلة هامة من وسائل تسوية الديون الدولية وتسهيل عملية استلام وتسليم الأموال بين المصدرين والمستوردين.

ومع تطور الوظيفة الائتمانية للبنوك التجارية أصبحت هذه البنوك أساساً للنشاط الاقتصادي بالدولة وأصبحت البيانات التي تصدر عن نشاط هذه البنوك ذات أهمية كبيرة كمؤثر للتقلبات الاقتصادية والحالة الاقتصادية ولذلك فانه من الضروري أن يوجد في البنوك التجارية نظام محاسبي يساعد على إخراج هذه البيانات بصورة صحيحة وسليمة."[32]

وبالرغم من اختلاف النظام المحاسبي المطبق من منشأة إلى أخرى فانه يوجد عدة عوامل مشتركة ينبغي توافرها في جميع النظم المحاسبية وهذه العوامل هي:"[33]

1- **النظرية المحاسبية** : حيث أن أي نظام محاسبي يعتمد على نظرية القيد المزدوج والتي تعني أن لكل عملية مالية طرفان احمدهما دائن والآخر مدين.
2- **الطريقة المحاسبية** : حيث أن النظام المحاسبي المصرفي يقوم على استخدام طريقة الدفاتر المساعدة من يوميات وأستاذ والدفاتر العمة العامة أو المركزية من يوميات وأستاذ.
3- **المجموعة المستندية** : وهي مجموعة الإثباتات اللازمة لتسجيل واثبات العمليات في الدفاتير وهي في البنوك تتمثل في فيش السحب والإيداع والشيكات وإشعارات الفوائد الدائنة والمدينة.
4- **المجموعة الدفترية** : وهي الدفاتر التي يتم إثبات العلميات فيها وذلك بموجب المستندات التي تؤكد صحة هذه العمليات.
5- **القوائم المالية والكشوفات الإحصائية**: وتتمثل بقائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوفات إحصائية تعد لأهداف معينة بصورة دورية أو غير دورية وتختلف في أنواعها ووقت إعدادها والجهة التي ستقدم لها والمعلومات التي يجب أن تحتويها.
6- **الآلات والمعدات** : وتستخدم في النظام المحاسبي من أجل إدخال البيانات ومعالجتها فتستخدم الآلات في إدخال البيانات ومعالجتها فبعد إدخال البيانات يتم تصنيفها وتجميعها وتلخيصها ثم إعداد القوائم المالية والتقارير.
7- **الإجراءات الرقابية** : وهي وسائل رقابة محاسبية وإدارية تقوم بالتأكيد من أن العمل يجري كم هو مخطط له ودون وجود أي انحرافات أو أخطاء.
8- **التعليمات الإجرائية** : وهي تحدد العمليات الكتابية والحسابية اللازمة لمعالجة العمليات المالية التي تتم في المنشأة.
9- **الموظفون** : وهم الجهة التي توكل إليها مهام تنفيذ النظام فيجب ان يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته لكي يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية المطلوبة منهم.

"32" **عمر السيد حسنين،تصميم النظام المحاسبي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية،1970.**

"33" **خالد أمين عبدالله،العمليات المصرفية،مرجع سابق،ص45.**

مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

تتمثل نتائج أعمال البنوك التجارية بتصوير قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للبنك، كما أن الهدف من النظام المحاسبي هو إنتاج مجموعة من التقارير التي تستخدمها عدة جهات داخلية وخارجية تعتمد على هذه التقارير في عملية اتخاذ القرارات.فالنظام المحاسبي بعد أن يقوم بمعالجة البيانات والعمليات التي يتم إدخالها إليه فأن المرحلة اللاحقة تكون عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي والتي يتم إعدادها بناء على البيانات المدخلة وتمثل هذه المخرجات بالقوائم المالية والتقارير المحاسبية وهذه المخرجات تتضمن:"[34]"

1- قائمة الدخل:

تتضمن قائمة الدخل المصاريف والإيرادات التي تحققت خلال فترة معينة، وبما أن وظيفة البنك التجاري الأساسية هي تقديم الخدمات الائتمانية لعملائه، نجد أن أهم مصدر من مصادر إيرادات البنك التجاري هي الفوائد الدائنة التي يحصل عليها من القيام بإقراض الأموال لعملائه، ثم العمولات الدائنة المختلفة التي يحصل عليها البنك نتيجة القيام بتقديم الخدمات المصرفية لعملائه مثل تحصيل الأوراق التجارية أو بيع وشراء الأوراق المالية أو تأجير الخزائن الآمنة وإصدار خطابات الضمان أو التعامل بالعملات الأجنبية ..... الخ.

وبالنظر إلى ما سبق نلاحظ أن مصادر إيرادات البنك التجاري تنبع بصورة رئيسية من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه.أما بخصوص مصروفات البنك التجاري فهي تتمثل أساسا بالفوائد المدينة وهي الفوائد التي يحتسبها البنك لصالح عملائه سواء كانت على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة أو الودائع لأجل أو حسابات التوفير وقد يدرج ضمن تلك المفردة الفوائد التي تسدد لحملة شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك التجارية."[35]" ويدرج أيضاً في مصروفات البنك المصروفات الإدارية والعمومية ومصاريف الاستهلاك والمخصصات لأنها تمثل خسائر يتوقع حدوثها في المستقبل.

ويتم في قائمة الدخل تنزيل المصروفات من الأرباح التي حققها البنك للوصول إلى رقم صافي الربح، ويتم إعداد قائمة الدخل بصورة تفصيلية في نهاية كل فترة مالية كما قد يتم إعدادها بصورة دورية، كما انها قد تحتوي على إيرادات ومصروفات غير اعتيادية ناجمة عن نشاط من غير نشاطات الرئيسية في البنك.

كما أن رقم صافي الربح الذي يظهر في هذه القائمة يعبر عن حصيلة الجهود التي بذلتها الأقسام المختلفة في البنك إلى انه لا يوضح مدى مساهمة كل قسم في تحقيق هذا الرقم."[36]"

"34" **عمر السيد حسنين،تصميم النظام المحاسبي، مرجع سابق،ص205.**

"35" **محمد الفيومي،نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية،الأزارطية،1998-1999،ص432.**

"36" **عمر السيد حسنين، تصميم النظام المحاسبي، مرجع سابق ، ص208.**

2- قائمة المركز المالي:

يقوم البنك التجاري في نهاية السنة المالية بإعداد الميزانية العمومية بهدف بيان المركز المالي للبنك في تاريخ إعدادها وتعكس الميزانية العمومية طبيعة نشاط البنك باعتبارها احد مخرجات النظام المحاسبي في البنك وتمتاز الميزانية العمومية في البنوك بما يلي:"[37]

1. تتضمن هذه القائمة أرصدة الأصول والخصوم الموجودة في البنك.
2. يتم تبويب عناصر الأصول والخصوم فيها بطريقة تعكس الأهمية النسبية لتلك العناصر في البنوك التجارية بحيث أن الأصول السائلة تشكل الجزء الأكبر والمهم من موجودات البنك التجاري نظراً لان البنك يقوم بالاتجار بالنقود ثم تنتهي ميزانية البنك بالأصول الثابتة وذلك يرجع لطبيعة عمل البنك.أما جانب الخصوم فأن الودائع قصيرة الأجل تكون الجزء الأكبر والمهم من إجمالي الخصوم أو مصادر الأموال حيث يتم ترتيب هذه المجموعة بصورة متناسقة بحسب مواعيد استحقاقها18 "[38]كم أنها تتضمن على رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة.كما أن قسم المحاسبة يقوم بإعداد عدد من القوائم التوضيحية والتفصيلية لإيضاح بعض المفردات بقائمة المركز المالي والتي ترى الإدارة أنها بحاجة إلى إيضاح.

3- قائمة التدفقات النقدية :

ويتم إعداد هذه القائمة لبيان مصادر التدفق للبنك النقدي للبنك حيث أن هنالك تدفقات نقدية من عمليات التشغيل مثل الفوائد والعمولات وهنالك تدفقات نقدية من عمليات الاستثمار مثل الاستثمارات في الأوراق النقدية وهنالك تدفقات نقدية من عمليات التمويل مثل الزيادة في رأس المال أو المبالغ المقترضة من البنك المركزي وتبين هذه القائمة هذه التدفقات النقدية بشكل من التفصيل.

4- التقارير المحاسبية:

يهدف النظام المحاسبي إلى إنتاج مجموعة من التقارير تحتاجها مجموعات مختلفة من ذوي العلاقة الذين يكون لكل منهم اهتماماته الخاصة عن أنشطة البنك ومن هؤلاء المستخدمين للتقارير المحاسبية:"[39]

1. الإدارة العامة للبنك.
2. المركز الرئيسي.
3. البنك المركزي.

"37" **محمد الفيومي،نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الخاصة، مرجع سابق ص446**

"38" **عمر السيد حسنين، تصميم النظام المحاسبي،مرجع سابق،ص211.**

"39" **نفس المصدر ،ص200**

4. رؤساء الأقسام ومديري المديريات.

وهنالك عدة اعتبارات تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المحاسبية في البنوك مثل الدقة والسرعة وتكلفة إنتاج هذه التقارير.

وهنالك عدد من القواعد العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد هذه التقارير المحاسبية وهي:"[40]"

1. يجب مراعاة السهولة والوضوح عند إعداد التقارير.
2. يستحسن الاستعانة بالأشكال الإحصائية والرسوم البيانية والمعادلات والنسب المئوية والأرقام المطلقة عند إعداد هذه التقارير.
3. يجب الاكتفاء بصلب التقرير بالبيانات الرئيسية والهامة التي يحتاجها مستخدم التقرير.
4. يجب مراعاة التنميط بقدر الإمكان عند إعداد التقارير فيما يتعلق بتصميمها وشكلها وكمية ونوعية البيانات الموجودة فيها.

ومن التقارير المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في البنوك :"[41]"

1- تقارير الإدارة العليا : وهي التقارير التي يتم إعدادها من أجل الإدارة العليا لان الإدارة العليا تباشر مهامها عن طريق مختلف أقسام البنك وتختلف الأقسام التي تعد مثل هذه التقارير فنجد مثلا تقارير قسم المحاسبة العامة مثل تقرير المركز المالي اليومي وتقرير المركز النقدي للبنك وميزان المراجعة الشهري وتقرير كشف النسب السيولة، ويتم الحكم على كفاءة الأداء عن طريق مقرنة الأقسام الفعلية مع الأرقام المخططة.
2- تقارير الفرع للمركز الرئيسي: تقوم الفروع بتغطية مناطق جغرافية متعددة ويقوم المركز الرئيسي بمتابعة الفروع عن طريق التقارير المحاسبية التي تعدها الفروع للمركز الرئيسي. ويقوم المركز الرئيسي بتصميم أداء الفروع عن طريق هذه التقارير، ومن هذه التقارير على سبيل المثال كشف حركة يومي يبين المعاملات النقدية التي تتم بين الفرع وباقي الفروع وبين الفرع والمركز الرئيسي، ويتم عمل هذا الكشف أسبوعياً أيضاً وذلك للتأكد من سلامة المعاملات وتسوية الفرق، وعموماً يهدف هذا النوع من التقارير إلى تمكين المركز الرئيسي من ممارسة الرقابة على أعمال الفروع والربط بين أعمال المركز وفروعه.
3- تقارير البنك التجاري للبنك المركزي : يحتاج البنك التجاري إلى هذه التقارير من أجل تحديد احتياطات البنوك التجارية وتحديد نسب السيولة للبنك التجاري والتحكم في سعر

"40" **نفس المصدر،ص201.**

"41" **نفس المصدر**

الخصم وسعر إعادة الخصم ومن هذه التقارير كشف سيولة البنك التجاري والمركز المالي الشهري للبنك التجاري ومقدار الودائع لديه وتقرير العملات الأجنبية المشتراة والعملات الأجنبية المباعة.

4- التقارير الداخلية : وهي التقارير التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة بالبنك مثل التقارير المالية وتقارير الأداء وهذه التقارير لها أهمية كبرى لهؤلاء القائمين بتوجيه أعمال البنك ورسم سياسته وتهدف هذه التقارير لعدة أهداف منها تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك والمساعدة في وضع الخطط المستقبلية والميزانيات التقديرية.

5- التقارير التي تعد للمستثمرين وللجمهور بصفة عامة: وهي تقارير يتم إعدادها ليستفيد منها جمهور البنك وعملائه والمستثمرين وتشمل على حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وقائمة التوزيع وتقرير مجلي الإدارة وشهادة المدقق الخارجي من أجل أن يقوم هؤلاء بالاعتماد على هذه التقارير عند القيام بعملية اتخاذ القرارات.

الخصائص المميزة للنظام المحاسبي في البنوك التجارية:"42"

1. يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية واستخراج مراكز العملاء، فالدقة والسرعة مطلوبة لاستخراج الأرصدة للعملاء فور حدوث كل عملية سحب أو إيداع لكي لا يحدث أي أخطاء تحمل البنك أية مسؤولية.
2. تتميز عمليات البنوك بكثرتها وتشابهها ومعدل تكرار مثل عمليات السحب والإيداع مما يعني تعدد الدفاتر والكشوف الإحصائية.
3. تتميز العمليات التي يعالجها النظام المحاسبي في البنوك بإثبات قيم موجودة في البنك وغير مملوكة له.
4. تتميز إيرادات البنوك بأن اغلبها عبارة عن فوائد وعمولات يحصل البنك عليها مقابل الخدمات المقدمة للعملاء.
5. يجب أن يتميز النظام المحاسبي بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.

إجراءات الدراسة:

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام

"42" **خالد أمين عبدالله،العمليات المصرفية،مرجع سابق،ص47.**

المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

ولقد تم إعداد استبانه لهذا الغرض تم توزيعها على المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، وتم توزيع 36 استبانه استردت منها 34 استبانه بنسبة استرداد بلغت 94.4%، ولقد بلغت نسبة ثبات الاستبانة 75.99% وهي نسبة جيدة حيث أنها أعلى من النسبة النمطية والبالغة 60%.

وتم استخراج متوسط أداة القياس عن طريق المعادلة التالية:

$$3 = \frac{5+1}{2}$$

المبحث الأول : الأساليب الإحصائية المستخدمة وخصائص عينة الدراسة واختبار الفرضيات.

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة SPSS

لقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة عدد من الاختبارات الإحصائية وهي:

1- **كرونباخ ألفا:**

ويقيس هذا الاختبار ثبات الاستبانة، بحيث انه إذا تم توزيع الاستبانة على نفس العينة فأن النتائج يجب أن تتقارب بنسبة فوق 60%.

2- **One Sample t-test:** ويستخدم هذا الاختبار للتعرف على رأي العينة حول موضوع معين

ثانياً : خصائص عينة الدراسة:

1- المركز الوظيفي:

المركز	التكرار	النسبة
مشرف	7	%20.6
مدير دائرة	3	%8.8
مدقق أول	14	%41.2
مدقق مبتدىء	10	%29.4
المجموع	34	%100

نلاحظ أن 41.2% من المستجيبين مركزهم الوظيفي مدقق أول، وأن 20.6% منهم مدققين مبتدئين، وان 8.8% منهم مدراء دوائر و 20.6% مشرفين، ونلاحظ أن الأكثرية كان مركزها الوظيفي مدقق أول.

2- الخبرة:

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من سنة	8	%23.5
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	18	%52.9
من 5-10 سنوات	5	%14.7
أكثر من 10 سنوات	3	%8.8
المجموع	34	%100

نلاحظ أن نسبة 23.5% من المستجيبين تقل خبرتهم عن سنة، وان 52.9% منهم تتراوح خبرتهم بين السنة إلى أقل من 5 سنوات، وان 14.7% منها خبرتهم ما بين 5-10 سنوات، والباقي 8.8% أكثر من 10 سنوات ومن هنا نلاحظ أن نصف المستجيبين تقريباً تتراوح خبرتهم بين السنة وأقل من 5 سنوات.

3- المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	3	%8.8
بكالوريوس	21	%61.8
ماجستير	7	%20.6
دكتوراه	3	%8.8
المجموع	34	%100

نلاحظ أن حملة شهادة الدبلوم تشكل 8.8% من المستجيبين بينما يشكل حملة البكالوريوس 61.8% منهم وهي النسبة الأكبر، وبلغت نسبة حملة شهادة الماجستير 20.6% وحملة الدكتوراه 8.8% بواقع 3 أشخاص.

4- الشهادات المهنية:

الشهادة	التكرار	النسبة
CPA	7	%20.6
CIA	3	%8.8
CMA	3	%8.8
غير ذلك	21	%61.8
المجموع	34	%100

نلاحظ أن 20.6% من المستجيبين من حملة شهادة CPA، وان 8.8% منهم من حملة شهادة CIA وان 61.8% لا يحملوا أي شهادة من الشهادات المذكورة، وهذا يتبين لنا أن أكثر المستجيبين لا

يحملوا أي شهادة من الشهادات المذكورة.

5- التخصص :-

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	22	%64.7
إدارة أعمال	1	%2.9
علوم مالية ومصرفية	3	%8.8
أخرى	8	%23.5
المجموع	34	%100

نلاحظ أن نسبة 64.7% من المستجيبين تخصصهم محاسبة، و2.9% إدارة أعمال، و8.8% علوم مالية ومصرفية ، و23.5% من تخصصات أخرى.

وهذا يدل على أن معظم المستجيبين من حملة شهادة المحاسبة.

ثالثاً : عرض نتائج الدارسة:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه:

رقم السؤال	الوسط الحسابي	انحراف المعياري
1	4.3529	73373
2	4.2353	85489
3	4.0588	1.15316
4	4.0588	1.12657
5	4.0000	1.20605
6	4.3235	80606
7	3.9706	1.24280
8	3.7059	1.40409
9	4.0000	1.07309
10	3.6176	1.37101
11	3.7353	1.44199
12	3.5000	1.33144
13	3.6471	1.34575
14	3.6471	1.49509
15	3.7059	1.36025
16	4.0294	1.05845
17	3.9706	1.26695

رقم السؤال	الوسط الحسابي	انحراف المعياري
18	3.6765	1.27257
19	3.7353	1.37750
20	3.8235	1.08629
21	3.8235	1.42426
22	4.2941	90552
23	4.1765	1.05803

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس والتي تساوي (3).

اختبار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا (75.99%) وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة والتي تبلغ (60%).

رابعاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

لا يوجد علاقة بين التدقيق الداخلي وبين مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.
هنالك علاقة بين التدقيق الداخلي وبين مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية :

المحسوبة T	الجدولية T	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
1.172	2.0345	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار ONE SAMPLE T-TEST ونجد من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 10.172) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.0345)، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha وهذا يعني **انه توجد علاقة بين التدقيق الداخلي وبين مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.**

الفرضية الثانية:

لا يوجد علاقة بين التدقيق الداخلي وبين صحة وسلامة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

هنالك علاقة بين التدقيق الداخلي وبين صحة وسلامة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
8.463	2.0345	0.000	رفض

تم استخدام اختبار ONE SAMPLE T-TEST ونجد من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 8.463) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.0345)، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية(H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني أن **هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وبين القوائم المالية والتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.**

الفرضية الثالثة:

لا يوجد هنالك تأثير لاستقلالية وصحة عمل مدقق الحسابات الداخلي على تسهيل مهمة وعمل مدقق الحسابات الخارجي.

هنالك تأثير لاستقلالية وصحة عمل مدقق الحسابات الداخلي على تسهيل مهمة وعمل مدقق الحسابات الخارجي.

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
6.671	2.0345	0.000	رفض

تم استخدام اختبار ONE SAMPLE T-TEST ونجد من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 6.671) وهي اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.0345) وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا أن **هنالك تأثير لاستقلالية وصحة عمل مدقق الحسابات الداخلي على تسهيل مهمة وعمل مدقق الحسابات الخارجي.**

الفرضية الرابعة:

لا يوجد هنالك علاقة بين المعوقات والصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الداخلي وبين سلامة مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

هنالك علاقة بين المعوقات والصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

الأردنية وبين سلامة مخرجات النظام المحاسبي في هذه البنوك.

نتائج اختبار الفرضية

المحسوبة T	الجدولية T	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
8.841	2.0345	0.000	رفض

تم استخدام اختبار ONE SAMPLE T-TEST ونجد من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 8.841) وهي اكبر من القيمة الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني **أن هنالك علاقة بين المعوقات والصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين سلامة مخرجات النظام المحاسبي في هذه البنوك.**

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج اختبار فرضيات هذه الدراسة:

1. هنالك علاقة بين عملية التدقيق الداخلي وبين مخرجات النظام المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، أي أن التدقيق الداخلي يؤثر على هذه المخرجات.
2. انه يوجد علاقة بين التدقيق الداخلي وبين صحة وسلامة القوائم المالية والتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وان التدقيق الداخلي يزيد من صحة وسلامة هذه القوائم والتقارير.
3. أن استقلالية وصحة عمل المدقق الداخلي تؤثر على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي.
4. انه يوجد علاقة بين المعوقات والصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الداخلي وبين سلامة مخرجات النظام المحاسبي في هذه البنوك.
5. أكدت الدراسة أن التدقيق الداخلي يساعد على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وعلى الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

ثانياً: التوصيات:

تمهيد:

إن التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية يعاني من بعض نقاط الضعف أهمها عدم تقديم الإدارة الدعم الكافي لدائرة التدقيق الداخلي وعدم وجود خبرات كافية في هذه الدوائر وعليه يوصي الباحث المصارف التجارية الأردنية وبناء على نتائج الدراسة بما يلي:

1. تقديم الدعم الكافي لدائرة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية سواء كان هذا الدعم من خلال إمداد هذه الدوائر بالخبرات التي تلزمها أو إعطاء موظفيها الصلاحيات الكافية لممارسة عملهم بالصورة المطلوبة أو قيام الإدارات العليا في البنوك بدعم استقلالية دوائر التدقيق الداخلي عن باقي الدوائر في البنك لان هذا ينعكس على مخرجات النظام المحاسبي بصورة إيجابية.
2. بما أن التدقيق الداخلي يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي، يجب على الإدارة أن تعمل على حل أية معوقات أو صعوبات قد تواجه عملية التدقيق الداخلي وان تمنح المدقق الداخلي السلطة الكافية لحلها.
3. رفع كفاءة أداء العاملين بدائرة التدقيق الداخلي عن طريق التدريب، وذلك لان موظفي إدارة التدقيق الداخلي يجب أن يكونوا ملمين بجميع أوجه نشاط المنشأة وعملياتها وذلك للحد من الأخطاء التي قد تحدث عند تنفيذ العمليات ومنع حدوثها وحماية أصول البنك من الاختلاس أو سوء الاستخدام.
4. ضرورة تأهيل مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين علمياً وعملياً بما يتماشى مع متطلبات وتطورات التكنولوجيا وذلك عن طريق عقد الدورات والبرامج والمؤتمرات التي تضمن وجود مدققي حسابات قادرين على أداء أعمالهم.
5. ضرورة احتواء سياسة البنوك التجارية الأردنية على بنود تتعلق بالتطوير المستمر في نظام التدقيق الداخلي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب:

1- أحمد أبو الفتوح الناقة، النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،1998م.
2- أحمد صالح العمرات،المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي،ط1، دار البشير للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1990م.
3- أحمد فهمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن، 2000م.
4- خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،1998م.
5- خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في المصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1998م.
6- خالد أمين عبد الله وآخرون، تدقيق الحسابات من الناحية العلمية، ط1، البنك المركزي الاردني ، عمان، الأردن، المطبعة الوطنية، 1988م.
7- خالد أمين عبدالله، العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة، ط4 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004م.
8- عبدالرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر ، 1988م.
9- عبد السلام أبو قحف، عبدالغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993م.
10- عبدالفتاح الصحن، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989م.
11- عمر السيد حسنين، تصميم النظام المحاسبي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، 1993م.

12- محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، مدخل نظري وتطبيقي.
13- محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الخاصة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1998م.
14- محمد محمود خيري، دروس وبحوث في المراجعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

15- أحمد نوري أشرم، " الرقابة الداخلية في سورية من الناحيتين العلمية والتطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 1998م.
16- داوود محمد داوود الادغم، "تقييم نظام الرقابة للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1993م.
17- عمر فريد مصطفى شقور، " مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن، 2000م.
18- عوده أحمد سليمان بني أحمد، "العوامل المؤثرة في اختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق،2000م.
19- فضل علي عبدالفتاح عبد المغني، " مدى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، 2003م.
20- محمود عبدالرحيم محمود شحروري، " مدى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

ثالثاً: المقاولات العلمية والمحاضرات:

21- رأفت علي رضوان، " معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 3 1983م.
22- علي حسين عليان ومحمد أحمد العسعس، " أساسيات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، إدارة الشؤون الإدارية، البنك العربي، دورة تدريبية، شباط 1996م.
23- نعيم دهمش، "التدقيق وتقييم كفاءة الداء وفاعلية المشاريع الأنتمانية في الدول النامية"، مجلة دراسات الجامعة الاردنية، مجلد 12، عدد 1983م.
24- نعيم دهمش، " التدقيق الداخلي مفهومه، أهدافه ونطاقه"، ندوة التدقيق الداخلي الاولى، سلطة الكهرباء الأردنية، عمان من 1-1986/4/2م.

رابعاً: التقرير والقوانين:

25- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي الرابع والأربعون، 2007م، عمان ، الأردن.
26- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971، الجريدة الرسمية، عدد 2301، تاريخ 1971/5/25 وتعديلاته المنشورة بالجريدة الرسمية رقم 2533 تاريخ 5/ كانون الثاني /1975 المادة الثانية.

خامساً: الكتب الأجنبية :

27- Donald Taylor, and G.W Glezen, Auditing: Integrated Concept and Procedure, JOHN Willey & Sons , London, 1994 , P33.
28- J.Wcook, and G.M.Winkle, Auditing, Third Edition , Hougthon Mifflin company, New York, 1984,P383.